



كلية التجارة
قسم إدارة الأعمال

" محددات الربحية في البنوك التجارية المقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية "

" The Determinants of Profitability of Commercial Banks listed on Egyptian Securities Market "

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال

إعداد

الباحث / أحمد عادل عبداللطيف محمد

تحت إشراف :

د / طمان عرفات

مدرس الإدارة المالية

كلية التجارة - جامعة عين شمس

أ.د. / نادية أبو فخرة

أستاذ الإدارة المالية

كلية التجارة - جامعة عين شمس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

إلى من علمني أن العلم أقوى سلاح، وإن الصبر طريق النجاح
والدي الحبيب

إلى القلب النابض بالحب والحنان
والدتي الحبيبة

إلى هذا البلد الطيب أهله
مصر الحبيبة

إلى كل من مد لي يد العون وساهم في إنجاح هذا العمل المتواضع، أقدم ثمرة
جهدي عرفاناً بفضلهم

الباحث
أحمد عادل عبداللطيف

شكرو تقدير

بسم الله والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق النبي الأمين سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى إله وصحبه أجمعين، وبعد
أتقدم بخالص الدعاء بالرحمة إلي

■ **روح الاستاذ الدكتور محروس حسن** الذي بدأت هذا العمل معه قبل أن يرحل عنا ... رحمة الله عليه.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من:

■ **أ.د/ محمود عبد الهادي صبح**، أستاذ التمويل والإدارة المالية وذلك لتفضله بقبول الاشتراك في لجنة المناقشة والحكم علي الرسالة.

■ **أ.د / محمد أحمد عبدالنبي**، وكيل محافظ البنك المركزي الاسبق وذلك لتفضله بقبول الاشتراك في لجنة المناقشة والحكم علي الرسالة.

■ **أ.د / نادية أبو فخرة**، أستاذ التمويل والإدارة المالية وذلك علي تفضلها بقبول الاشراف علي الرسالة وما قدمته للباحث من الرعاية والتوجيه.

■ **د/ طمان عرفات**، مدرس التمويل والإدارة المالية وذلك علي تفضلها بقبول الاشتراك في الاشراف علي الرسالة وما قدمته للباحث من الرعاية والتوجيه.

■ **وأتوجه بخالص الشكر والتقدير إلي زملاء المهنة من بنك فيصل الاسلامي المصري والبنوك الاخرى علي مساعدتي في إعداد الرسالة**

■ **وأتوجه لكل من مد لي يد العون ممن لم تسعفني الذاكرة بذكرهم بالشكر، فجزاهم الله عني خير الجزاء وختاماً أسأل الله العلي القدير أن يكون هذا العمل خالصاً لوجهه، وأن يجعله علماً نافعاً، ويسهل لي به طريقاً إلى الجنة.**

فهرس المحتويات

٤	الفصل الاول : الإطار العام للدراسة.....
٥	١/١ المقدمة:.....
٧	٢/١ خلفيات المشكلة:.....
٨	٣/١ مشكلة البحث:.....
٨	٤/١ دراسات سابقة:.....
٢٠	٥/١ فرضيات البحث:.....
٢٠	٦/١ أهداف البحث:.....
٢١	٧/١ أهمية البحث:.....
٢١	٨/١ منهجية البحث:.....
٢٩	الفصل الثاني : الدراسة التطبيقية.....
٣٠	١/٢ مجتمع الدراسة:.....
٣٠	٢/٢ عينة الدراسة:.....
٣٠	٣/٢ فترة الدراسة:.....
٣٠	٤/٢ قاعدة البيانات المستخدمة:.....
٣١	٥/٢ متغيرات الدراسة الإحصائية:.....
٣٤	٦/٢ الأساليب الإحصائية المستخدمة:.....
٣٦	٧/٢ : مناقشة تحليل البيانات واختبار الفرضيات:.....
٣٦	١/٧/٢ : الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:-.....
٤١	٢/٧/٢ : معاملات الارتباط (تحليل الارتباط Correlation):-.....
٤٦	٣/٧/٢ : اختبار الفرضيات :-.....
٥٢	النتائج والتوصيات.....
٥٣	١ . النتائج:.....
٥٤	٢ . التوصيات:.....
٥٦	قائمة المراجع والملاحق.....

قائمة الجداول

رقم الجدول	بيان الجدول	رقم الصفحة
١	بيان المتغيرات المستقلة محل الدراسة	٣٣
٢	بيان المتغيرات المستقلة الفرعية لنسب السيولة المصرفية محل الدراسة	٣٣
٣	بيان المتغيرات المستقلة الفرعية لنسب ملائمة رأس المال محل الدراسة	٣٤
٤	بيان المتغيرات المستقلة الفرعية لنسب توظيف الأموال محل الدراسة	٣٤
٥	بيان المتغيرات المستقلة الفرعية لمؤشرات الاقتصاد الكلي محل الدراسة	٣٥
٦	بيان المتغيرات المستقلة الفرعية لمؤشرات الحصة السوقية محل الدراسة	٣٥
٧	بيان المتغيرات التابعة محل الدراسة	٣٥
٨	المؤشرات الاحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة	٣٩
٩	مصنوفة إرتباط بيرسون بين مؤشرات الربحية والمتغيرات المستقلة خلال فترة الدراسة	٤٤

قائمة الملاحق

رقم الملحق	بيان الملحق	رقم الصفحة
١	البنك التجاري الدولي	٦٠
٢	البنك المصري الخليجي	٦١
٣	البنك الوطني المصري	٦٢
٤	بنك الاتحاد الوطني	٦٣
٥	بنك البركة مصر	٦٤
٦	بنك الشركة العربية المصرفية الدولية	٦٥
٧	بنك فيصل الاسلامي المصري	٦٦
٨	بنك قناة السويس	٦٧
٩	بنك قطر الوطني الأهلي	٦٨
١٠	بنك كريدي اجريكول مصر	٦٩
١١	مصرف أبو ظبي الاسلامي	٧٠

الفصل الاول

الإطار العام للدراسة

١. المقدمة
٢. خلفيات المشكلة
٣. مشكلة البحث
٤. دراسات سابقة
٥. فرضيات البحث
٦. أهداف البحث
٧. أهمية البحث
٨. منهجية البحث

١/١ المقدمة:

يعتبر النظام المصرفي الركيزة الأساسية لأي تطور إقتصادي واجتماعي فهو المركز الأساسي لتجميع المدخرات من الأفراد و الشركات والمؤسسات العمومية وتوجيهها نحو منح التسهيلات الائتمانية والقروض بمختلف أنواعها وآجالها كما تساهم في تمويل استثمارات في مختلف أنشطة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المملوكة للدولة و القطاع الخاص.

ويعتبر تحقيق الأرباح وتعظيمها أحد الأهداف الأساسية إن لم يكن الهدف الأساسي الذي تسعى إليه البنوك، إذ أن تحقيق مثل هذه الأرباح، يمكنها من المحافظة على استمرارها، وبقائها، وتدعيم مركزها المالي، وزيادة حقوق ملكيتها، وتعزيز ملاءتها، وسيولتها، مما يزيد من قدرتها على مواجهة الأخطار والالتزامات التي تواجهها، وذلك خلافاً للخسائر التي تؤدي إلى تردي أوضاع البنوك المالية وتآكل حقوق ملكيتها وتعرضها للعسر المالي والتعثر مما قد يفضي إلى تصفيتها.

ولقد شهد القطاع المصرفي الدولي خلال العقدين الماضيين تطورات سريعة علي مستوي الهيكليات والتشريعات والتقنيات والخدمات المالية، مما أوجد بيئة مالية عالمية أكثر ثقلًا واضطراباً وأخطاراً.

ويمكن قراءة هذه التطورات علي الشكل التالي^١:

- تحرر الأسواق المالية الذي ساعد علي تدفق الأموال عبر الحدود.
- رفع القيود عن صناعة الخدمات المالية الذي أدّى إلي إضعاف الحدود التقليدية بين مختلف الوسطاء الماليين.
- عولمة المؤسسات المالية، مما مكنها من توسيع دورها الوسيط علي المستوي العالمي.
- النمو السريع في تقنيات المعلومات والاتصالات والحاسب الآلي.
- خصخصة البنوك العامة في الدول النامية.

^١ سمير عبد الرازق السرايري ، (٢٠١٠)، "محددات الربحية في البنوك التجارية السعودية " ، المجلة العربية للإدارة ، مجلد ٣٠، ع ١٦ - يونيو ٢٠١٠

- الاتجاه العالمي نحو الاندماج والاستحواذ، حيث تمكن هذه العمليات من تكوين كيانات مالية ضخمة ذات ملائمة مالية وإدارة مهنية وفنية عالية قادرة علي تقديم أفضل الخدمات المصرفية، ومتمكنة من المنافسة في الداخل والخارج ومواجهة الأخطار والتحديات.

- ازدياد التوجه لإنشاء بنوك اسلامية بدأت في منافسة البنوك التقليدية.

في سياق هذه التغيرات، ومع انتشار ظاهرة العولمة، وارتباط الاسواق المالية بعضها ببعض، وتحرر حركة رءوس الاموال، أصبحت كفاءة أداء القطاع المصرفي الهدف الرئيسي لبرامج الاصلاحات المالية في كل بلد.

وهكذا برزت الأهمية القصوي لتطوير هذا القطاع الاستراتيجي مهنيا واداريا وتنظيميا وماليا حتي يواكب تطلعات العصر ويتمكن من تقديم الخدمات المالية والمصرفية وفقا لاحداث وسائل التقنية الآلية المتطورة من جهة ، ويكون قادراً علي المنافسة المحلية والاقليمية والعالمية من جهة أخرى.

فقد شهدت القاعدة الرأسمالية للبنوك المصرية نموا ملموسا خلال عام ٢٠١٣ في أعقاب ثورة يناير ٢٠١١ وشمل هذا النمو كلا من الودائع والقروض والأرباح المحققة حيث حقق القطاع المصرفي المصري صافي أرباح قدرة ١٣.٨ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٣^١

وبلغ عدد فروع البنوك العاملة في مصر حتى شهر ديسمبر ٢٠١٣ نحو (٣٦٨٣) فرعاً تتوزع على ٤٠ بنك (بعد إضافة المصرف العربي الدولي في سجل البنوك وخضوعه لرقابة البنك المركزي في ٢٠١٢/٦/٥)، وعليه فإن الكثافة المصرفية في شهر ديسمبر ٢٠١٣ تصل إلي ٢٣ ألف مواطن لكل فرع بنك في جمهورية مصر العربية^٢.

^١ التقرير السنوي للبنك المركزي المصري - عدد ٢٠١٣/٢٠١٤

^٢ النشرة الشهرية للبنك المركزي المصري - عدد يونيو ٢٠١٤

٢/١ خلفيات المشكلة:

إذا كان تعظيم الربح هو الهدف الأول لأي منشأة أعمال فإن البنوك أولى بتحقيق هذا الهدف وتعظيمه وزيادة معدلات النمو فيه خلال السنوات المختلفة، وذلك علي اعتبار انها بالأساس مؤسسات مالية تهدف للربح إلي جانب وظائفها الاقتصادية والاجتماعية والتنموية وغيرها، وأيضا لتزايد وتنوع رغبات عملاء البنوك وما ينتج عن ذلك من ضرورة توفير قدر ملائم من جودة الخدمات المصرفية المقدمة لهؤلاء العملاء والتي تتطلب توجية جزء من الأرباح المحتجزة لهذا الغرض.

ولكن وعلي الرغم من مرور أكثر من قرن من الزمان علي إنشاء البنوك في مصر "من عام ١٨٩٨ حيث أنشئ البنك الاهلي المصري"^(١) إلي أن وصل حجم العمل المصرفي في مصر بلغ ١٣٦٦.٢ مليار جنيه في نهاية يونيو عام ٢٠١٢، وبلغ إجمالي حقوق المساهمين ٩٢.٩ مليار جنيه، وبلغت أرصدة الودائع بالبنوك المصرية عدا البنك المركزي المصري حوالي ١٠٢٣.٥ مليار جنيه، والاستثمارات في الأوراق المالية والأذون نحو ٥٥٥.٣ مليار جنيه، وأرصدة الإقراض والخصم للعملاء حوالي ٥٠٦.٧ مليار جنيه.^٢ الا انه حقق عائدا علي متوسط الأصول ضعيفا بلغ ٠.٨% في ذلك العام .وايضا حقق أرباحا ضعيفة خلال اغلب سنوات الدراسة.

ويمكن توضيح ذلك من خلال دراسة قام بها الباحث لبيان مدي تطور مؤشرات الربحية للبنوك المحلية الخاصة والتي ينتهي العام المالي بها في ٣١ ديسمبر من كل عام حيث كانت النتائج كالتالي:

السنة							المؤشر ^٣
٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	
١٣.٥	١٦.٢	١٧.٥	٢٠.١	٢٦.٢	٢٠.٣	٢٢.١	صافي الربح إلي متوسط حقوق المساهمين (%)
١.٢	١.٤	١.٤	١.٥	١.٦	١.٨	١.٥	صافي الربح إلي متوسط الأصول (%)

^١ الموقع الرسمي للبنك الاهلي المصري يوم ٢٠١٣/١٢/٣١

^٢ التقرير السنوي للبنك المركزي المصري لعام ٢٠١٢/٢٠١١

^٣ التقرير السنوي للبنك المركزي - أعداد مختلفة من عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ الي عام ٢٠١٢/٢٠١١

ومن ذلك يتضح انخفاض مؤشرات الربحية للبنوك خلال الفترة من عام ٢٠٠٥-٢٠١١ حيث انخفض مؤشر صافي الربح إلي متوسط حقوق المساهمين إلي ١٣.٥% في عام ٢٠١١ مقارنة بـ ٢٢.١% في عام ٢٠٠٥، وكذلك انخفض مؤشر صافي الربح إلي متوسط الأصول إلي ١.٢% في عام ٢٠١١ مقارنة بنسبة ١.٥% في عام ٢٠٠٥.

٣/١ مشكلة البحث:

مما سبق يطرح تساؤلاً حول ضرورة التعرف علي أسباب هذه الظاهرة التي تستوجب الوقوف عندها في محاولة للإجابة علي سؤال رئيسي ألا وهو : ما هي محددات الربحية في البنوك التجارية العاملة في مصر والمقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية ؟

ويتفرع من السؤال الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية يمكن توضيحها فيما يلي:

- ١- ما هو تأثير نسب السيولة المصرفية علي مؤشرات الربحية ؟
- ٢- ما هو تأثير نسب ملائمة رأس المال علي مؤشرات الربحية ؟
- ٣- ما هو تأثير نسب توظيف الأموال علي مؤشرات الربحية ؟
- ٤- ما هو تأثير عدد فروع البنك علي مؤشرات الربحية؟
- ٥- ما هو تأثير مؤشرات الإقتصاد الكلي علي مؤشرات الربحية؟
- ٦- ما هو تأثير مؤشرات التنافسية المصرفية علي مؤشرات الربحية؟

٤/١ دراسات سابقة:

سيتناول الباحث بعض من الدراسات السابقة التي تناولت بعض من جوانب محددات الربحية وسيتم التعرض لتلك الدراسات حسب ترتيبها الزمني وتصنيفها بالجدول التالي:

أولا دراسات باللغة العربية

م	الدراسة	أهداف الدراسة	نتائج الدراسة
١	"مروان غانم" (٢٠٠٠)	هدفت هذه الدراسة إلي تقييم أداء البنوك التجارية في الاردن وتحديد أهم العوامل التي أثرت علي هذا الاداء حيث قسمت الدراسة الي أربع فترات زمنية هي (١٩٨٢ - ١٩٨٧ - ١٩٨٨ - ١٩٩٢).	ضعف أداء البنوك في أغلب هذه الفترات أن للسياسة دور كبير في التأثير بصورة سلبية علي توظيفات وربحية البنوك وبشكل خاص خلال فترات الركود الاقتصادي. انخفاض توظيفات البنوك التجارية الاردنية وعدم قدرتها علي إحداث زيادة في توظيفاتها بما يتلاءم مع الزيادة في مواردها. تؤثر نسبة الاحتياطي النقدي القانوني بصورة عكسية علي معدل العائد علي أصول هذه البنوك. يؤثر سعر إعادة الخصم بصورة عكسية علي معدل العائد علي أصول هذه البنوك.
٢	"تاييف صالح التميمي" (٢٠٠٢)	هدفت هذه الدراسة الي تفسير سلوك مؤشرات ربحية البنوك التجارية الكويتية وكذلك التنبؤ بهذه المؤشرات، مما يمكن تلك البنوك من ادارة اموالها بصورة أفضل، حيث اعتمدت علي تقديرات رقمية محددة بمعاملات ثقة معينة، مما يرفع من كفاءة ادارة الربحية في البنوك التجارية الكويتية ، حيث اشتمل البحث علي اختبار فروض البحث باستخدام بيانات جميع البنوك الكويتية (حصر شامل) خلال الفترة من عام ١٩٩٤ حتي عام ٢٠٠٠ .	وجود تأثير معنوي لمؤشرات نشاط البنوك التجارية الكويتية علي مؤشرات ربحية هذه البنوك. وجود تأثير معنوي لمؤشرات كفاية رأس مال البنوك التجارية الكويتية علي مؤشرات ربحية هذه البنوك. وجود تأثير معنوي لعمر البنوك التجارية الكويتية علي مؤشرات ربحية هذه البنوك. وجود تأثير معنوي لعدد فروع البنوك التجارية الكويتية علي مؤشرات ربحية هذه البنوك. وجود تأثير معنوي لمؤشرات المنافسة بين البنوك التجارية الكويتية علي مؤشرات ربحية هذه البنوك. وجود تأثير معنوي لمؤشرات نشاط سوق المال الكويتي علي مؤشرات ربحية البنوك التجارية الكويتية.
٣	"وليد زكريا ، حسني خربوش" (٢٠٠٢)	هدفت هذه الدراسة إلي تحديد العوامل المؤثرة علي ربحية البنوك التجارية في الأردن ولتحقيق ذلك قام الباحثان بجمع البيانات اللازمة عن البنوك المدرجة في بورصة الأوراق المالية وذلك عن الفترة (١٩٩١ - ٢٠٠٠) وتحليلها إحصائيا تم دراسة سلوك المتغير التابع المتمثل في ربحية البنوك التجارية والمتغيرات المستقلة المتمثلة في حجم حقوق الملكية وحجم البنك مقاسا بإجمالي الأصول، ونسبة المديونية، ونسبة الفوائض النقدية، والسيولة النقدية، ومصاريف الدعاية والإعلان ، وعمر البنك	وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين ربحية البنوك التجارية من جهة وحقوق الملكية ، نسبة المديونية ، الفوائض النقدية ، السيولة النقدية ، مصاريف الدعاية والإعلان من جهة أخرى. عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ربحية البنوك التجارية من جهة وإجمالي الأصول وعمر البنك من جهة أخرى. وجود علاقة سالبة بين ربحية البنوك التجارية وإجمالي الأصول فيها.

		، ولتحقيق ذلك تم بناء نموذج لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بالاستناد إلى نموذج معادلة الانحدار الخطي.	
٤	"أيمن محمد الراشدان" (٢٠٠٢)	هدفت هذه الدراسة الي تحديد وقياس الاثر الذي تحدثه المحددات المختلفة علي ربحية البنوك التجارية الاردنية خلال الفترة (١٩٨٥ - ١٩٩٩) وقد شملت عينة البنوك التجارية الاردنية هي : البنك العربي، بنك الاردن، البنك الاردني الكويتي.	أن التسهيلات الائتمانية لدي البنوك التجارية الاردنية تأتي في المرتبة الاولى من حيث أهميتها النسبية لاجمالي الاصول يليها الاصول النقدية ثم محفظة الاوراق المالية. أن للسياسة النقدية وحالة الركود الاقتصادي بالاضافة للسياسة الائتمانية المتحفظة التي تتبعها البنوك التجارية الاردنية دور كبير في تخفيض توظيفات تلك البنوك علي الرغم من الموارد المالية الكبيرة لتلك البنوك. أن أثر مخاطر سعر الفائدة علي ربحية البنوك كان ضعيفا جدا وذلك بسبب ارتفاع هوامش اسعار الفائدة. كما أوصت الدراسة بضرورة قيام البنوك التجارية الاردنية بالعمل علي تنويع استثماراتها من أجل زيادة الايرادات وتقليل المخاطر وأن تعمل علي تخفيض الفوائد الدائنة والتخفيض من السياسة المتحفظة التي تتبعها إلي جانب التركيز علي ودائع التوفير والتقليل علي جذب ودائع الأجل بهدف تخفيض تكلفة الودائع لديها في ظل انخفاض الطلب علي الائتمان كون تلك البنوك تركز علي الائتمان قصير الأجل.
٥	دراسة "حاتم مصطفى كنعان" (٢٠٠٢)	هدفت هذه الدراسة إلي تحليل السيولة في البنوك التجارية الاردنية ضمن عينة شملت سبعة بنوك من أصل تسعة بنوك إضافة الي تحليل العلاقة إحصائيا بين نسب السيولة وبين نسبة الربحية ومن ثم الحكم علي كفاءة هذه البنوك بتوظيفها للسيولة، تناولت هذه الدراسة معظم الجوانب المتعلقة بالسيولة والربحية وذلك بتوضيح المفاهيم الخاصة بهما وأهميتهما في البنوك التجارية الاردنية من خلال تحليل واقع السيولة وبيان أثرها علي الربحية من خلال مجموعة من الفرضيات.	أن البنوك التجارية الاردنية تحرص علي أن تكون كفؤه بتوظيفها للسيولة وأن جميعها قد عبرت عن مستويات سيولة كبيرة مع انخفاض لنسب توظيفاتها لكل من التسهيلات الائتمانية والاستثمارات المالية . كما أوصت الدراسة بضرورة تبني البنك المركزي سياسات من شأنها حث البنوك علي التوسع في عمليات التمويل متوسط وطويل الأجل وشراء أسهم الشركات المساهمة العامة والسعي للاندماج لخلق وحدات مصرفية قوية قادرة علي المنافسة.

٦	"باسل جبر ابوزعير" (٢٠٠٦)	هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل ربحية البنوك التجارية في فلسطين والمؤشرات التي تستخدم في قياسها وكذلك التعرف على العوامل المؤثرة عليها سواء كان سلبيًا لتفاديها أو التقليل منها أو إيجابيًا لمحاولة زيادتها وتعظيمها وكذلك الوصول إلى نتائج من شأنها المحافظة على إرباح البنوك التجارية وتحسين ربحيتها ومعالجة العوامل التي تؤدي إلى تحقيق خسائر أو تخفيض الربحية للبنوك العاملة في فلسطين للفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٤ حيث اشتملت عينه الدراسة على أربعة مصارف وطنية هي /بنك فلسطين المحدود، البنك التجاري الفلسطيني، بنك القدس للتنمية والاستثمار، بنك الاستثمار الفلسطيني، ثلاثة مصارف أجنبية هي /البنك العربي، بنك القاهرة عمان، بنك الأردن ، وذلك من خلال دراسة ميزانياتها المنشورة.
٧	"أحمد حسين المشهراري" (٢٠٠٧)	هدفت الدراسة الي التعرف علي ماهية العوامل المؤثرة علي ربحية المصارف الاسلامية العاملة في فلسطين والتعرف علي أحجام انواع مصادر واستخدمات أموالها وايراداتها ومصروفاتها للفترة من ١٩٩٦ الي ٢٠٠٥ ، واعتمدت الدراسة المنهج التحليلي لكون الدراسة تبحث طبيعة العلاقة بين عدد من المتغيرات المستقلة والتابعة ، حيث اشتملت عينه الدراسة علي الثلاثة بنوك الاسلامية العاملة في فلسطين والتي تمثل ايضا مجتمع الدراسة وهم "البنك الاسلامي العربي ، البنك الاسلامي الفلسطيني، بنك الاقصي الاسلامي" وذلك من خلال دراسة ميزانياتها المنشورة .
٨	"مها عبد العزیز الأنديجاني" (٢٠٠٨)	هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتقدير نماذج لربحية البنوك التجارية السعودية "كدراسة قياسية" من عام ١٩٨٣م إلى عام ٢٠٠٤م عن طريق تحديد وحصر المتغيرات الجزئية والكلية المؤثرة على ربحية البنوك التجارية. ومن أجل تحقيق هذا الهدف تم تقدير دالة ربحية البنوك التجارية السعودية، ومن ثم صياغة النماذج القياسية المقترحة لشرح طبيعة العلاقة بين ربحية البنوك التجارية والعوامل المؤثرة فيها من خلال القياس والاختبار وتحليل النتائج لهذه النماذج. وقد تم

كما توصلت الدراسة إلى أن تأثير المتغيرات على هامش صافي الربح كمقياس لربحية البنوك التجارية أقوى من تأثير المتغيرات على معدل العائد على الأصول كمقياس لربحية البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية .	تقدير النماذج القياسية في الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية لنموذج التجميع (Pooling Model) من واقع بيانات سلسلية مقطعية خلال الفترة التي تغطيها الدراسة، وبذلك وضع النموذج القياسي باعتبار أن معدل العائد على الأصول وهامش صافي الربح مقياسان لربحية البنوك التجارية، ومحددات ربحية البنوك التجارية تنحصر في المتغيرات التالية: نسبة رأس المال المساهم إلى إجمالي الأصول، نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول، نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول، نسبة الإيرادات بخلاف الفائدة إلى إجمالي الأصول، نسبة إجمالي المصروفات إلى إجمالي الأصول، الناتج القومي الإجمالي الاسمي، سعر الفائدة على الودائع بين البنوك التجارية، المتغير الصوري لحدث ١١ سبتمبر ٢٠٠١		
وجود اهمية كبيرة لادارة الاصول والخصوم لدي كل من البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية ، انه ليس هناك فروق معنوية لمعدل العائد علي حقوق المساهمين لدي البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية	هدفت هذه الدراسة الي تقييم إدارة الاصول والخصوم لدي البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية ودراسة عوامل الربحية والمخاطر والسيولة عند ادارة الاصول والخصوم لدي هذه البنوك من خلال دراسة علاقة الارتباط بين ادارة الاصول كمجموعة وادارة الخصوم كمجموعة اخري لدي البنوك التقليدية البنوك الاسلامية دراسة اختلاف معدل العائد علي حقوق المساهمين لدي البنوك التقليدية عن معدلة لدي البنوك الاسلامية وايضا مقارنة اختلاف درجة المخاطرة بينهما، حيث اشتملت عينة الدراسة البنوك الاسلامية العاملة في الاردن وهما البنك الاسلامي الاردني والبنك العربي الاسلامي الدولي وبالمقابل دراسة اثنين من البنوك التقليدية العاملة في الاردن وهما بنك الاسكان للتجارة والتمويل وبنك الاستثمار العربي الاردني وذلك من بدراسة القوائم المالية من عام ٢٠٠٠ الي عام ٢٠٠٨	"عمر محمد فهد شيخ عثمان " (٢٠٠٩)	٩